تحويل المقومات إلى منتج سياحي

مبادرات مبتكرة لرفع تنافسية السلطنة

يُعدّ الاستغلال والتوظيف الجيد للمقومات السياحية في كل دولة هو الأساس الذي يقوم عليه قطاع السياحة، وبينما تتشارك كثير من الدول في مقومات عامة للسياحة منها الشواطئ والبحار والرمال أو الطبيعة بشكل عام فإن أحد المصادر الرئيسية للحصول على حصة جيدة من سوق السياحة العالمية الذي يتسم بتنافسية كبيرة هو استثمار الخصوصية للمجتمعات المحلية وتحويل الاهتمامات المحلية والمقومات الطبيعية والبيئية الى منتج سياحي يلقى اقبالا وسط شريحة خاصة من الزوار تمثل جمهورا واسعا لما يطلق عليه السياحة المنتقاة، ويتكامل هذا المفهوم مع التوسع في توفيرأماكن للترفيه والرياضة بما يسهم في ايجاد بيئة سياحية جاذبة.

وانطلاقا من هذا المفهوم جاءت استراتيجية السياحة العمانية لتضع طموحات كبيرة على استثمار مكونات البنية الأساسية للسلطنة ومقومات الطبيعة العمانية والخصوصية الثقافية العمانية وما تحمله من ثراء جاذب لشريحة مهمة من السياح، وتمت ترجمة هذا التوجه من خلال المبادرات الايجابية التي كانت وليدة المختبرات التي نظمها البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ»، وهذه المبادرات مع دعمها بالآليات التي تضمن تنفيذ أهدافها بشكل جدي يمكن أن تساعد في وضع التنويع الاقتصادي على مسارها الصحيح بحيث يصبح رافدا مستداما لاقتصاد السلطنة.

وتركز المبادرات التي طرحها برنامج تنفيذ ومن المتوقع بدء تطبيقها بداية ٢٠١٧ على اعتبار السياحة قطاعًا واعدًا ويتوقع أن يستقطب أكثر من مليوني سائح دولي بحلول عام ٢٠٢٠، ورفع القيمة المضافة لقطاع السياحة إلى أكثر من مليار ريال كما تستهدف المبادرات ايجاد ١٠ آلاف وظيفة مباشرة للمواطنين في القطاع السياحي.

وفي القطاعات الخمسة التي تمثل ركائز للخطة الخمسية التاسعة تم الاعلان عن ١٢١ مبادرة منها ٣١ مبادرة في قطاع الصناعات التحويلية، وفي مجال السياحة خرجت المختبرات بـ ٤٥ مبادرة، وتضمن القطاع اللوجستي ١٥ مبادرة، وجاء قطاع المالية والتمويل المبتكربـ ١٦ مبادرة، وحدد قطاع سوق العمل والتشغيل ١٤ مبادرة، وفي حال تنفيذ المشروعات والمبادرات فإنها ستكون قادرة على توليد إنفاق رأس مالي بقيمة ١٦,٣ مليار ريال عماني وستقوم الوزارات المعنية إلى جانب القطاع الخاص بتنفيذ كل مشروع ومبادرة بدعم من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة.

وتستهدف أهم مبادرات السياحة تشجيع الاستثمار الخاص في المواقع الطبيعية والمحميات والمواقع التراثية وتطوير الأنشطة الطبيعية وأنشطة التحدي والمغامرة وإنشاء مشروعات ذات معالم سياحية متفردة ووضع المخططات السياحية الشاملة لكل من مسندم ونزوى ومسقط وصور، وإنشاء محطة واحدة كمركز لخدمة المستثمرين وتسهيل منح التأشيرات السياحية للأسواق الجديدة المصدرة للسياح، وإنشاء جهة مركزية للبنية الأساسية في قطاع السياحة وإنشاء مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات وإنشاء صندوق التنمية السياحية لطرح حزمة حلول للتشغيل والقوى العاملة في قطاع السياحة.

وحسب البيانات التي تم إعلانها من قبل برنامج تنفيذ فإن السلطنة حاليا تحتل المرتبة الخامسة بين دول المجلس من حيث عدد السياح حيث تجتذب ٤ بالمائة فقط من إجمالي ٤٩ مليون سائح يزورون المنطقة سنويا، وقد بذلت السلطنة جهودا ملموسة لجذب السياحة الترفيهية خاصة من دول المجلس لكن يتبقى عليها بذل مجهود أكبر لجذب سياح من الدول الاسيوية والأوروبية ودول الشرق الاوسط، كما لا تزال هناك فرص كبيرة لنمو قطاع الضيافة والوصول به الى معدلات الاشغال المثلى وتبلغ نسب الإشغال في الوقت الحالي ٥٠ بالمائة وعدد الغرف الفندقية أكثر من ١٥ ألفًا.

ورصدت مختبرات برنامج تنفيذ ٥ معوقات تواجه نمو قطاع السياحة أولها بيئة العمل والقوانين وتعقيد وطول المدة اللازمة لتقديم الطلبات والحصول على الموافقات والتراخيص للمشروعات القائمة والجديدة.

أما ثاني المعوقات التي رصدتها المختبرات فهو غياب المنتجات والخدمات والأنشطة السياحية المبتكرة الممكنة لجذب المزيد من السياح وزيادة متوسط مدة اقامتهم في السلطنة وزيادة مدة الموسم السياحي، وتعد قلة برامج التسويق والترويج الفعالة ثالث المعوقات. أما رابعها فهو محدودية التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالتخطيط السياحي وعدم فعالية الأنظمة المتعلقة بمنح أراضٍ للاستثمار السياحي، واخيرا يأتي التعمين وتطوير المؤسسات الصغيرة كخامس المعوقات حيث هناك ضعف في اقبال الشباب العماني على الالتحاق بالعمل في القطاع السياحي مما ينتج عنه تحديات تتعلق بالتشغيل في المنشآت السياحية.

ولتحقيق التوجهات الاستراتيجية لنمو القطاع والتغلب على التحديات تم وضع عدة مبادرات لتنشيط القطاع تقوم على طرح برامج فعالة لسياحة الطبيعة والمغامرة والثقافة والتراث والترفيه اضافة الى مبادرات خاصة لتعزيز أنشطة الفعاليات والاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

وفي محور تعديل الأنظمة تم طرح ٤ مبادرات وتستهدف المبادرة الأولى للأنظمة وضع المخططات السياحية الشاملة لعدد من الولايات والمحافظات بهدف إيجاد تجارب سياحية فريدة في أنحاء السلطنة.أما ثاني المبادرات فهي المحطة الواحدة لخدمة المستثمرين وتتلخص فكرة المبادرة الخاصة بها في انشاء مركز متخصص لخدمة العملاء في وزارة السياحة يعمل كمحطة واحدة للحصول عل كافة الموافقات والتصاريح المتعلقة بالاستثمار السياحي من الجهات المعنية المختلفة.

وتتضمن ثالث مبادرة للأنظمة عقود حق الانتفاع وعقود الايجار واجراء تعديل في التشريعات المنظمة لحق الانتفاع للأراضي السياحية بحيث يتم تمديدها الى ٩٩ سنة، كما تتضمن المبادرة الرابعة لمحو الأنظمة تسهيل منح التأشيرات السياحية للأسواق الجديدة المصدرة للسياح، لاستقطاب الاسواق السياحية الناشئة كما تستهدف المبادرة الاسراع في استكمال نظام

تهدف مبادرة برنامج الفعاليات السياحية إلى إيجاد توزيع متوازن للطلب السياحي لجعل عمان مقصد للسياحة على مدار العام. تتضمن الفعاليات المقترحة فعاليات رياضية وخاصة بالمغامرات والمؤتمرات والمعارض. تهدف المبادرة إلى إيجاد 94 فعالية حتى عام 2020 ومن المتوقع أن تجذب هذه المبادرات مليون و200الف مشارك.

■ المستهدف:

- استقطاب أكثر من مليوني سائح دولي بحلول ٢٠٢٠
- رفع القيمة المضافة لقطاع السياحة إلى أكثر من مليار ريال
- إيجاد ١٠ آلاف وظيفة مباشرة للمواطنين في القطاع السياحي

التأشيرات السياحية الالكترونية.
وتهدف مبادرة خامسة تتعلق بالأنظمة والتشريعات إلى انشاء جهة مركزية للموافقة على خطط الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في القطاع السياحي.
وفيما يتعلق بمحور سياحة الطبيعة والمغامرات طرحت المختبرات مبادرتين هما تشجيع الاستثمار الخاص في المواقع الطبيعية والمحميات بهدف ترسيخ الميزة التنافسية للسلطنة والمتمثلة في تنوع الطبيعة وتميزها في المواقع الطبيعية والمحميات، وتهدف المبادرة إلى فتح المجال لإدارة هذه المواقع من قبل مستثمري القطاع الخاص لزيادة الايرادات الحكومية وتوفير وظائف أساسية وتم اقتراح موقعين لهذه المبادرة.

أما ثاني مبادرات محور الطبيعة والمغامرة فهي تطوير الأنشطة الطبيعية وأنشطة التحدي والمغامرات وتركز على ضرورة وجود إطار تنظيمي لتشجيع شركات السياحة القائمة على التوسع في أنشطتها لتقديم أنشطة المغامرة والتحدي، وعلى سبيل المثال إقامة مشروعات سياحية من هذه النوعية على شاطئ الأشخرة.
وفي مجال محور الفعاليات وسياحة الحوافز والمؤتمرات تم طرح مبادرتين الأولى هي وضع أجندة فعاليات سياحية على مدار العام وتهدف المبادرة للتعامل مع موسمية القطاع السياحي عبر أجندة للفعاليات السياحية بحيث يتم توزيعها بطريقة علمية تراعي طبيعة السلطنة، وتحفز السياح للقدوم إلى السلطنة على مدار العام ووضعت المبادرة برنامجا تفصيليا لاستضافة ٩٤ فعالية جديدة من المؤمل أن تستقطب ١,٢ مليون مشارك.
والمبادرة الثانية في محور الفعاليات هي إنشاء مناطق محلية مخصصة للمطاعم والمقاهي حيث رصدت المختبرات افتقار السلطنة لتنوع الخيارات في المطاعم والمقاهي وأماكن التسوق، ورأت أن استحداث مناطق جديدة يوفر خيارات أكثر للسياح الدوليين والمحليين، وتقدم المبادرة مقترحا يقضي بإنشاء مركز مدينة يتميز بالطابع الثقافي العماني لتمكين السياح من الاستمتاع بالطعام والثقافة والموسيقى العالمية، كما اقترحت المبادرة عددا من المشروعات منها مشروع مجمع مسقط للمطاعم ومشروع صلالة جراند مول.
ويذكر ان المبادرات التي تم اعلانها هي نتاج مرحلة المختبرات التي تضمن حلقات عمل تنفيذية مكثفة وبمشاركة واسعة لممثلين للجهات الحكومية المعنية بمجالات التنويع الاقتصادي، وممثلين لشركات ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات المجتمع المدني، وأكاديميين وخبراء وباحثين من داخل السلطنة وخارجها، وتم في هذه الحلقات طرح التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة وإيجاد الحلول، وتحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ في كل حالة وبموجب برنامج زمني للتنفيذ ووفق مؤشرات لقياس الأداء، ومتابعة التنفيذ.

ويستهدف برنامج «تنفيذ» بحث آليات تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للسلطنة بدءا من الخطة الخمسية التاسعة ومتابعة تنفيذها، وتعزيز التنويع الاقتصادي الذي تضمنته أهداف الخطة الخمسية التاسعة، حيث إن تطلعات السلطنة في مجال التنويع الاقتصادي وما تستهدفه الخطة الخمسية التاسعة هو الاستمرار في التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على تسعة عشر قطاعا، حيث أصبحت الأنشطة غير النفطية تسهم بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة العالمية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط، وبالتالي ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه الأنشطة لا تزال مرتبطة بقطاعي النفط والغاز.
وانطلق البرنامج في مايو الماضي ليبدأ بالتوجه الاستراتيجي من خلال تحديد نطاق العمل بالتعريف بالمجالات الاستراتيجية التي سيتم التركيز عليها في خطوات البرنامج، كما أن المختبرات وحلقات العمل شارك فيها المعنيون بالمجال أو القطاع من القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وسيعمل البرنامج في مراحل لاحقة على وضع مؤشرات الأداء الرئيسية من خلال تحديد مؤشرات إدارة الأداء لمتابعة التطبيق الفعلي لخارطة الطريق مطلع ٢٠١٧ وتنفيذ الخطة ومعالجة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة.

الصناعات التحويلية
- المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي (٩,٨٪)
- المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة (١٠٪).
- معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦٪).
- الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٢,٦ مليار ريال عماني

النقل والخدمات اللوجستية
- المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي (٦,٢٪)
- المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٦,٨٪)
- معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة(٥٪)
- الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٦,١ مليار ريال عماني

السيـــاحة
- المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي (٣,٠٪)
- المساهمة المستهدفة بنهاية الخطة التاسعة (٣,٣٪)
- معدل النمو السنوي خلال الخطة (٥,٣٪)
- الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ١,٦ مليار ريال عماني

الثروة السمكية
- المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي (٠,٥٪)
- المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٠,٦٪)
- معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦,٥٪)
- الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٠,١ مليار ريال عماني

التعدين
- المساهمة الحالية من الناتج المحلي الإجمالي (٠,٤٪)
- المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٠,٥٪)
- معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦٪).
- الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٧٣٩ مليون ريال عماني